١٦ أبريل, ٢٠٢٦

النشرة اليومية

استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة 2026-2030: التحول من التوسع إلى الكفاءة والأثر

وافق صندوق الاستثمارات العامة (PIF) على استراتيجيته للفترة 2026-2030، وذلك بعد اعتماد مجلس الإدارة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. تعكس استراتيجية 2026-2030 تحولًا من إطار قائم على النمو إلى إطار يركز على الكفاءة والعوائد. وقد تميزت استراتيجية الصندوق للفترة 2021-2025 بالنمو السريع في حجم الأصول المُدارة، وارتفاع الالتزامات الاستثمارية المحلية، وإطلاق عدد من المشاريع العملاقة واسعة النطاق .في المقابل، تمثل استراتيجية 2026-2030 تحولًا في الأولويات نحو خلق قيمة طويلة الأجل بشكل أكثر تركيزًا، مع اهتمام أكبر بتعظيم الأثر وتعزيز كفاءة الاستثمارات. كما تضع الاستراتيجية الحالية تركيزًا متزايدًا على تمكين القطاع الخاص كشريك رئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

في ظل الاستراتيجية الجديدة، يعتزم صندوق الاستثمارات العامة تخصيص نسبة أكبر من رأس المال داخل المملكة، مستهدفا نحو 80% للاستثمارات المحلية، بينما يُتوقع أن تشكل الاستثمارات الدولية النسبة المتبقية البالغة 20%، مقارنة بنحو 30% تم تخصيصها سابقًا .وخلال الفترة 2021-2025، ضخ الصندوق نحو 750 مليار ريال سعودي في مشاريع محلية جديدة، وهو ما يمثل حوالي 70% من إجمالي استثماراته، كما حقق متوسط عائد سنوي على المحفظة يتجاوز 7% منذ عام 2017.

الأهداف الاستراتيجية لصندوق الاستثمارات العامة ضمن استراتيجية 2026-2030

المصدر: صندوق الاستثمارات العامة، أبحاث العربي المالية

هيكليا، تعيد الاستراتيجية الجديدة تنظيم الأنشطة الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة إلى ثلاث محافظ متميزة: محفظة الرؤية، والمحفظة الاستراتيجية، والمحفظة المالية.

محفظة الرؤية: تعد محفظة الرؤية الأكثر تركيزا على السوق المحلي من بين المحافظ الثلاث، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحفيز ست منظومات اقتصادية محلية محددة ودفع نمو الاقتصاد المحلي. وتشمل هذه المنظومات: السياحة والسفر والترفيه، التطوير العمراني والتنمية الحضرية، الصناعات المتقدمة والابتكار، الصناعة والخدمات اللوجستية، البنية التحتية للطاقة النظيفة والمتجددة والمياه، ونيوم.

يُمثل تصنيف نيوم كمنظومة اقتصادية مستقلة ضمن محفظة الرؤية التزاما مؤسسيا بتنفيذ المشروع. ومع ذلك، تؤكد الاستراتيجية المحدثة على التنفيذ المنضبط من خلال التطوير المرحلي والجدوى الاقتصادية. وأشار معالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة، ياسر الرميان، إلى أن هذا التصنيف يعكس إدراك الصندوق لحجم وتعقيد نيوم، ويمنح المشروع الاستقلالية الحوكمية اللازمة لاتخاذ القرارات بما يتماشى مع طموحاته. وفي إطار هذا التوجه، تحدد أولويات التطوير بناءً على الجدوى التجارية، مع اعتبار "أوكساجون" محرك النمو الأولى. ومن المتوقع أن تحتضن أوكساجون ميناءً عالميا، ومنطقة

صناعية متكاملة، ومرافق لمراكز البيانات، وأصولاً للطاقة المتجددة. وفي المقابل، لا تُعد "ذا لاين" أولوية فورية ضمن أفق 2026-2030، مما يعزز نهجاً أكثر تدرجاً في التنفيذ.

في قطاع السياحة، تشمل المبادرات المستهدفة الرئيسية تطوير أكثر من 100,000 غرفة فندقية وإطلاق أكثر من 70 تجربة سياحية جديدة، إلى جانب خطط لبناء ثلاثة ملاعب لكأس العالم 2034. كما تستهدف القدرة الاستيعابية لمطار الملك سلمان الدولي الوصول إلى 96 مليون مسافر. وتتوافق هذه الجهود مع الهدف الوطني المتمثل في استقطاب 150 مليون سائح سنوياً بحلول عام 2030 (ارتفاعاً من 122 مليون سائح في عام 2025).

في منظومة التطوير العمراني والتنمية الحضرية، يستهدف صندوق الاستثمارات العامة رفع معدل تملك المساكن إلى 70% من خلال بناء ما يصل إلى 190,000 وحدة سكنية بحلول عام 2030، مقارنة بمعدل تملك يبلغ نحو 66% بحلول عام 2025. وبالتوازي، تهدف الاستراتيجية إلى إضافة حوالي 5 ملايين متر مربع من المساحات التجارية بحلول عام 2030.

في منظومة الصناعات المتقدمة والابتكار ، يهدف صندوق الاستثمارات العامة إلى بناء قدرات صناعية موجّهة للتصدير، من خلال تطوير قطاعات الذكاء الاصطناعي، وصناعة السيارات، والأدوية، والطيران والفضاء والدفاع. وتشمل الأهداف توسيع قدرة مراكز البيانات في المملكة العربية السعودية لتصل إلى 3,000 ميغاواط، مع التزام الصندوق بتوفير 1,800 ميغاواط. كما يُتوقع أن تسهم الاستراتيجية بما يصل إلى 7 مليارات ريال سعودي في تعزيز الأدوية المصنعة في المملكة، وإنتاج 285,000 مركبة ضمن هدف وطني يبلغ 500,000 وحدة بحلول عام 2030.

المحفظة الاستراتيجية: ستقوم المحفظة الاستراتيجية بالإشراف الفعّال على الأصول الاستراتيجية الرئيسية ضمن الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، بهدف تعظيم العوائد المالية وتعزيز الأثر الاقتصادي لهذه الشركات. وقد صُممت هذه المحفظة لتسهيل توسعها عالمياً ودعمها في جذب رؤوس الأموال. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل المحفظة الاستراتيجية تنفيذ استثمارات تتماشى مع الاتجاهات العالمية طويلة الأجل.

المحفظة المالية: تشمل المحفظة المالية استثمارات صندوق الاستثمارات العامة الدولية، وتهدف إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة وتعزيز المركز المالي للصندوق. وستواصل الاستثمار في الأسواق العالمية، والحفاظ على الشراكات الدولية الاستراتيجية، والمساهمة في تنمية الثروة الوطنية للأجيال القادمة.

إنجازات صندوق الاستثمارات العامة الرئيسية

تستند الاستراتيجية الجديدة إلى التقدم الذي حققته استراتيجيات صندوق الاستثمارات العامة السابقة. ففي إطار استراتيجية 2021-2025، حدد الصندوق أهدافاً تتمثل في الوصول إلى أصول مُدارة (AUM) بقيمة 4 تريليونات ريال سعودي، وتنفيذ استثمارات محلية جديدة لا تقل عن 150 مليار ريال سعودي سنوياً، ورفع حصة أصول الصندوق في القطاعات الجديدة إلى 21%، بالإضافة إلى زيادة حصة أصوله في القطاعات الدولية إلى 24%.

خلال الفترة 2021-2025 ، حقق صندوق الاستثمارات العامة تقدماً ملحوظاً في توسيع قاعدة أصوله ونشر رأس المال عبر 13 قطاعاً استراتيجياً. بالإضافة إلى ذلك، عزز إطلاق "هيومين" طموح المملكة لتصبح مركزاً عالمياً للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة.

كما لعب صندوق الاستثمارات العامة دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد السعودي وتسريع تنويع القطاعات. فقد ساهمت الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة في توسيع البنية التحتية للضيافة، من خلال تطوير 3,600 غرفة فندقية وتشغيل 19 فندقاً عالمياً في وجهات رئيسية مثل البحر الأحمر، والقدية، والعلا، والدرعية .بالإضافة إلى ذلك، تدعم استثمارات الصندوق في شركة أكوا باور تطوير نحو 70% من أهداف المملكة للطاقة المتجددة بحلول عام 2030. ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، خصصت شركة جدا، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، نحو 3.5 مليار ريال سعودي عبر 46 صندوقاً لرأس المال الجريء والملكية الخاصة، فيما التزمت شركة سنابل للاستثمار بحوالي 1.5 مليار ريال لدعم 165 شركة ناشئة .علاوة على ذلك، ساهمت الاستثمارات في شركة البحري في توسيع أسطولها ليصل إلى أكثر من 100 سفينة متقدمة، مما عزز موقعها في قطاع الشحن العالمي.

استقطبت منظومة صندوق الاستثمارات العامة ما يقارب 57 مليار ريال سعودي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة بين 2021 والربع الثالث من عام 2025، وذلك عبر قطاعات رئيسية تشمل العقار، وصناعة السيارات، والنقل والخدمات اللوجستية، والاتصالات والتقنية.

المؤشرات الرئيسية للأداء:

المقياس	الأداء
(AUM) الأصول المُدارة	النمو من 150 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى أكثر من 900 مليار دولار أمريكي.
عوائد المساهمين	حقق عائداً سنوياً مركباً للمساهمين يزيد عن 7% منذ عام 2017.
المشاريع الجديدة	استثمر أكثر من 199 مليار دولار أمريكي في مشاريع جديدة داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2021 إلى 2025.
المساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	ساهم بأكثر من 243 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي خلال الفترة 2021–2024 (ما يعادل نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة في عام 2024).
الإنفاق على القطاع الخاص المحلي	أنفق، بالتعاون مع شركات محفظته، أكثر من 157 مليار دولار أمريكي مع القطاع الخاص المحلي خلال الفترة 2021–2024.
الحضور العالمي	وسع صندوق الاستثمارات العامة حضوره العالمي عبر أسواق رئيسية من خلال إنشاء مكاتب تابعة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، مما عزز روابط الصندوق في الأسواق الدولية عبر مواصلة الاستثمار في الصناعات والشركات التي تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي.
التصنيف الائتماني	تصنيفات ائتمانية قوية؛ حيث صنّفت وكالة موديز صندوق الاستثمارات العامة عند Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما صنّفت وكالة فيتش الصندوق عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً.

المصدر: صندوق الاستثمارات العامة، أبحاث العربي المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.